

المضاف اليه على جرمه والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه او النسب على محلي اي وما يحرم ايضا استعمالنا فقد
وهو ان ذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالاعراب في الشرح الكبير
وافقتاوه وان لامرأة **ش** اي وما يحرم اذ خارتا الذهب او
الفضة ولو من غير استعمال لانه ذريعة اليه ولو للتجمل وكذلك
يحرم الايجار على ضياغة الا ثامن النقيين ولا ضمان على
من كسره وانفقه اذ المتيقن من العين شيئا على الاصح ويجوز
على ما في المدونة ببطلان عينها تلك اجماعا ولا فرق في حرمة
كل من الاستعمال والاقتيال لانا المذكورين المذكورين لا تمي ولذا
قال وان لامرأة واللام بمعنى من اي وان كان كل من الاثراء
والاقتنا حاصل من امرأة **ص** وفي المفسر والموهب والمضيب
وذمى الحلقة وانا الجوهر قولان **ش** اي وفي حرمة استعمال واقتنا
ان التفتنا المفسر برصاصه ونحوه نظر اليه الباطن واما حتمه
نظرا الي الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتنا انما الحاس
ونحوه الموهب اي المظلي باعد النقيين نظر الي الظاهر واما حتمه
نظرا الي الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتنا انما العود او
النجا ونحوه المضيب المشعب كسره بخيوط ذهب او فضة او مجموع
بصنعة من ادها وجواز قولان وفي حرمة استعمال واقتنا ذي
الكلنة يكون اللام من ذهب او فضة وانا الجوهر كالدرا والياقوت
ونحوها والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لانه اجل في التلمين
والحاصل ان المفسر فيه قولان بالجواز والمنع والمفتد المنع واما
الموهب والقولان فيه بالجواز بالمنع وكلاهما حجج واما المضيب وقول
الكلنة فالقولان يشتم باليمن والكرامة واما ان الجوهر والقولان فيه
بالجواز

بالجواز والمنع لكن حتمه ان يغير في هذا الاخير بقوله لانه تردده
للتاخرين ولفظ غن عن ذكر ما يحرم على الذكر ويباح لهم وان غلب
النسائي بعضه كما في استعمال الاواني واقتناها شرع الا ان يفتقر ما
يختص بالنسائي **ص** وجاز للمرأة الملبوس مطلقا **ش** والمغني
يجوز للمرأة ان تذا ما هو ملبوس لها او ما يحرم بجره ان نقل اليه
وزر النجاب ولفظ الشهور من المغنين ومحلي بها قبل او ثمر
وهو من اده بالاطلاق وانما بالغ على جواز اقتناها النسل للنساء
ومثله القناب من النقيين بقوله ولو غلبه يلا يتوهم حرمة
ذلك وانه ليس من الملبوس واما ما ليس من حسن الملبوس كسير
وكحل وبرايا وسرة جمع سيرير فلا يجوز للنساء اقتناها من النقيين
واليه اشار بقوله لا كسير يوجد عندي ما يرضه ولا يجوز اقتناها
الشرب لرجال ولا النساء من ذهب او فضة او محلي بادها وكذا
من حديد واما العرش كالطرائح والمخدة فيجوز باحد النقيين
للسا لصدق لفظا الملبوس عليهما وكما فرغ المؤلف من الكلام
على الطاهر والنجس والمتنجس وكان منه ما يتقبل التظهير في
ازالة النجاسة عنه شرع في احكام ازالتها وما اتزك به وما يفي
عنه صفا والاي يفي عنه وغير ذلك مما يتعلق بها **فصل**
هل ازالة النجاسة عن ثوب يصل **ش** المراد بالثوب كلما هو محمول
للمصلي من خف وسيف وغير ذلك والمراد بالمصلي امرئ يلمس
والمعنى ان العلماء اختلفت في حكم ازالة النجاسة غير المغموض
لمرئ الصلوة عما ذكر من محمول المصلي وما يرضه ففيل واجبة
مع الذكر والعدو وقيل سنة وتأتي قايمة الخلاف **ص** وطرف
بما **ش** يعني ان النجاسة يطالب ازالتها عن ثوب المصلي وعن

ق